في المشكل الصحفي.. التشبث بالأمل

أمين الوائلي

□ ما زلنا نراهن على مقدرة الصحفيين ونقابتهم في تدارك ما فات واستدراك ما يجب، انتصاراً لقيم والتزامات الرسالة المهنية ومسؤولياتها الأدبية والأخلاقية تجاه المجتمع وقضاياه.

نراهن أكثر على نجاح الصحافة والصحفيين في التحرر من تبعية السياسة والسياسيين والعمل معهم كشركاء متمايزين لا سادة وعبيد أو آمرين ومأمورين.

سيأخذ الأمر بعض الوقت دون شك، ولا بأس في ذلك، على ألاَّ يتمدد البعض إلى ما لا نهاية، كما سيكون أمام أفراد المهنة الكثير من الوقت للتفكير جدياً في مسؤولياتهم الأولى اللازمة عن واجباتهم المهنية والتزامهم بقيم وآداب وأخلاقيات العمل الصحفي وضرورة التميز في الممارسة اليومية بما لا يجعل من الصحافة مجرد ساحة أخرى لإفراغ الجدل والكيد السياسي ومساحة إضافية تتاح للحزبيين لكي يزرعون بذور انقساماتهم خلالها، وكأنما الصحفي لا عمل له إلاَّ ترديد وتدوير آراء ومعتقدات السياسيين بصيغ وأساليب مختلفة تتحد في الهدف والغاية، وهذا يسلب الصحافة روحها ويحيلها إلى كائن مسخ عديم الجدوى، لأنه في الأصل عديم الحرية في العمل، والتحرر من ذلك يتطلب انتزاع الصحافة حريتها من الأحزاب والسياسة عموماً قبل الحديث عن «حرية الصحافة» كمصطلح فضفاض يقول كل شيء ولا يقول شيئاً إلاَّ أنه يراد له ومنه التحول إلى «بطاقة بيضاء» تجوز كل خروج على المصطلح ذاته وتشرع للساسة جناياتهم المتلاحقة بحق الصحافة وحريتها، وإن تم ذلك باسم الصحفي أو عبره.

لا يعني هذا إقامة حدود فاصلة بين الحزبي/السياسي وبين الصحفي/الإعلامي، بل يعني تمييز الصحافة كسلطة عن السياسة والالتزام لحزب كموقف وحرية شخصية، شأن التفريط بأخلاقيات المهنة أن ينتج خطاباً إعلامياً يشبه السياسة في أهم مفرداتها : الكيد، والمؤامرة، والإثارة المجنونة الملعونة.

وسيكون الحال هكذا حتى تستقيم المعادلة وتصبح الصحافة هادياً ودليلاً للسياسة والحزبية وللمجتمع عموماً، وتجتهد في إصلاح تلك الكيانات والقيم، لا أن تسمح لها بإفسادها، عكس ما يجب.

ما بتنا نقرأ ونعايش من انحدار بلغة الصحافة وجاهلية في استغلال هذا المتاح الحضاري، ينبغي ألاَّ يجعلنا نيأس أو نتراجع عن الاعتزاز بالمهنة والمراهنة على حرية أوسع ومستقبل أكثر إيجابية ورشداً، منطلقين في ذلك من مقدمة بدأنا بها الموضوع، تراهن على قدرة النقابة ومنتسبيها في غربلة المهنة وصياغة ميثاق شرف ملزم بعد الانتهاء من صياغات أولى في الذات والضمير الداخلي لكل عامل ومنتسب للمهنة.

حتماً سيكون لزاماً علينا أن نقر بكل أخطائنا ونعود عن كل ما أجريناه على الصحافة من أذى، لا يوجد من هو بعيد عن الخطأ، المسميات الصحفية كلها أتقنت عملها في سبيل إرضاء التزامات أخرى ثانوية، وإن عاد ذلك على المهنة الأصل بالإساءة والضرب.

أحسب أن نقابة الصحفيين وحدها تستطيع تلافي الأزمة، وحدها مؤهلة لإنجاز تحول جذري وعميق في المهنة وأدبياتها، على أن تتوجه لذلك بكل حواسها، مستشعرة حاجة الوطن الماسة لسلطة رابعة بمعنى الكلمة، وأن تؤسس قاعدة صلبة وسليمة لمهنة نحتاجها ويحتاجها الوطن في فترة مقبلة، تكون فيها أكثر قدرة وحرية وإخلاصاً، ولابد أن يكون للنقابة دور أكبر في مخاطبة الصحفيين الأعضاء وحجزهم عن التمادي في الانحراف أو الانحدار بالمهنة كلما بدر ما يشير إلى ذلك، فغير معقول أن يطلب الصحفي أبداً من النقابة نصرته على كل حال ولا يرضى هو بأن ينصرها ولا هي تطلب منه أن ينتصر لها وللمهنة من نفسه وهواه، وقد شهدت الفترة الماضية الكثير من حالات الإسفاف والحمق، دون أن يصدر عن النقابة صوت يستنكر أو يحذر أو يلوم!

من حق النقابة الآن ألاَّ تبقى أسيرة لعاطفة مهنية مع الأفراد، دون الجماعة الأم – المجتمع، وكأنما وجدت لتشرع للمخطئ خطأه وتدافع عنه وتدين لومه أو مقاضاته، بل الأولى – مع ما سبق – أن تنصره حين يحتاج إلى النصر وتردعه حين يتجاوز الحد.

لا تُحمِّل النقابة أكثر من طاقتها، لذلك لا ننسى ما يجب على الوزارة عمله لإشراك النقابة معها في تنظيم المهنة ورسم ملامح المشهد الصحفي، أما صحافة السب والقذف والبذاءة، فكما أنها تبدأ «صفراً» ففي الصفر تموت.

شكراً لأنكم تبتسمون؛؛؛

Ameen 101 @ maktooB.com

أمانة العاصمة.. أزمة مواقف..!

عبدالله البحري

□ لا تخلو عاصمة أو مدينة عربية او عالمية من الازدحام المروري ناهيكم عن زحمة البشر باعتبارها – المدن – وجهة ومقصدا لكل الوافدين إليها من مناطق الجوار أو مركز لتجمع المصالح ذات الطابع الخدمي لأهل البلد عموما، ولعل العاصمة الكبرى صنعاء من أهم المدن الحضرية في بلادنا وتعد في قائمة المدن العربية من حيث الشهرة والجمال علاوة على أنها بالنسبة لأهل اليمن مدينة الهجرة الداخلية لهم فهي تحتضن النسبة الأكبر من السكان القاطنين بها او من الوافدين اليها بغرض العمل والوظيفة باعتبارها تضم مختلف الجهات والمرافق والمصالح والوزارات الهامة والحيوية ومعظم مرافق ومكاتب الشركات المحلية والدولية ، ولا بد لكل اولئك المتممين من مستخدمين وموظفين من ان يحظوا بالعديد من الخدمات التي تظل ضرورية وهامة لهم ولسبل الاستقرار والعيش في هذه المدينة المترامية الأطراف ولعلها وسائل متنوعة ولا يمكن لأحد من هؤلاء – سكان المدينة والوافدين إليها – الاستغناء عن معظمها.. !

قد لا استطيع سرد جميع هذه الخدمات ولكنني سأتطرق الى أحدها وأبرزها كالأسواق المركزية مثلا والتي باتت هذه الأخيرة شبه مرتبة ومنظمة من حيث التوزيع والتخصص لكنها تفتقر والى حد ما لأهم الشروط والمعايير التي ترتبط بشأنها ووضعها الحالي وذلك مواكبة مع متطلبات التوسع في مجال التخطيط الحضري الذي لا بد وان يتوازى مع مرحلة التوسع العمراني الراهن وزيادة السكان فإنه بات أمر تخصيص مواقف للسيارات والمركبات بأنواعها والواجلة للأسواق المركزية هام وحيوي وخاصة بعد أن أصبحت هذه الأسواق منتشرة في عموم العاصمة والتي تشكل بالمقام الأول ازدحام وعرقلة سير اينما وجدت هذه الأسواق كأسواق القات والخضروات والفواكه والسمك وغيرها من الأسواق الواقعة على جوانب الشوارع والطرقات الرئيسية ، وكما سبق وان تحدثت عن مواقف الوزارات والمصالح الحيوية وأهميتها من حيث امتصاص زحمة وأزمة المواقف فإن مواقف خاصة بالأسواق هو على نفس الأهمية والضرورة لأن تتوفر وعلى نطاق تغطية هذه الأسواق بالعاصمة لا سيما بعد أن نجحت أمانة العاصمة في إعادة ترتيبها وتنظيمها والتي نعتبرها خطوة ومرحلة ايجابية نتمنى ان تتبعها مرحلة إنشاء وتوسيع مواقف لمختلف المركبات بأنواعها سواء الخاصة بنقل البضائع والمواد او الخاصة بالقاصدين اليها – الأسواق – بغرض التسوق مما سيساعد على تخفيف الزحام الكائن عن بواباتها ومن ثم تمكين المنتفعين من خدمة هذه المواقف – من مواطنين وباعة – ناهيكم عن أن أمانة العاصمة هى الأخرى ستستفيد من عائدات الرسوم الرمزية التي ستفرض على مستخدمي هذه المواقف وحتى لا ترتبط فكرة «لا توجد زحمة الا عند الأسواق»..!

قناة البحرين من جديد!!

أمين محمد أمين

□.. فجأة جددت اسرائيل مشروعها القديم مع الأردن والسلطة الفلسطينية لتنفيذ قناة البحرين التي أثارت جدلاً كبيراً خلال الفترة الماضية للربط بين خليج العقبة والبحر الميت والتي اعتبرها البعض بديلاً لقناة السويس وتزيد من نفوذ اسرائيل في المنطقة وتهدد الأمن والاقتصاد والبيئة التي تعتبرها اسرائيل والأردن بصفة أساسية هي الهدف الأساسي من اعادة طرح انشاء قناة البحرين لحماية البحر الميت من خطر الجفاف والملوحة الزائدة والتي اعتبرت الهدف الأساسي من انشاء القناة في محاولة لامتصاص الغضب والرفض العربي والدولي للمشروع.

وفي ظل المعلومات المساندة التي تم تسريبها عن المشروع تعرض البحر الميت للجفاف واختفائه من على الخريطة خلال الـ ٤٠٠ عام القادمة نتيجة لعدم تجديد مصادر مياهه بعد سرقة اسرائيل لمياه نهر الأردن وتحويل مساره عام ١٩٦٤ وعوامل التبخر التي زادت من ملوحة المياه وكان من نتائج ذلك انحسار مساحته من ألف كيلومتر مربع إلى ٦٦٠ كيلومترا مربعا ولذلك اذا كان الهدف كما أعلنت اسرائيل وحاولت من خلاله خداع الأردن والسلطة الفلسطينية التي لا تسيطر الا على اريحا على حدود البحر الميت الذي أحسنت اسرائيل استغلال شواطئه والآثار الموجودة في اريحا من أجل دعم السياحة بها وخاصة السياحة العلاجية برمال البحر الميت ومياهه وأملاحه التي سوقتها في العالم بمنتجات تجميل غزت بها بكل أسف دول عربية وتفوقت كثيراً على المنتج الأردني من أملاح ورمال وطينة البحر الميت التي تستخدم في العلاج الطبيعي مع صعوبة السباحة في مياه البحر الميت التي ارتفعت فيها بدرجة كبيرة الملوحة مما أدى إلى استحالة ممارسة الرياضات البحرية بها.والواقع يشير إلى أن فكرة انشاء قناة البحرين لم تكن وليدة الساعة بل تعود للصراع القديم بين الامبراطوريتين البريطانية والفرنسية في تسهيل السيطرة والوصول لمستعمراتهم في الشرق.

ومع نجاح فرنسا في الحصول على موافقة الخديوي سعيد بمصر لحفر قناة السويس كلفت على ضوئه الامبراطورية البريطانية التي لا تغيب عنها الشمس المهندس البريطاني وليام الن بدراسة حفر قناة بديلة لقناة السويس المصرية للربط بين البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر لتأمين الخطوط الملاحية البريطانية والوصول لمستعمراتها في أفريقيا وآسيا بعيداً عن الملاحة عبر رأس الرجاء الصالح ويكون في نفس الوقت منافساً وبديلاً عن قناة السويس المصرية.

ولكن بكل أسف أظهرت الدراسات البريطانية الاولية صعوبة بل استحالة انشاء قناة البحرين نتيجة الفارق الكبير في مستوى سطح البحر الميت وانخفاضه عن منسوب سطح المياه بالبحر الأحمر بما لا يقل عن ٤٠٠ متر انخفاضاً في منسوب البحر الميت وهو ما يعني استحالة استخدامه كوسيلة للربط الملاحي إلى جانب عدم عمق المياه في البحر الميت وهو ما لا يسمح للسفن الكبيرة بالدخول والخروج منه للبحر الأحمر. وامتداد الحفر بالطريق البري والسكك الحديدية عبر الأراضي الأردنية والفلسطينية والأراضي المحتلة إلى البحر الأبيض المتوسط ورغم هذه الصعوبات التي أدت إلى تجميد بريطانيا لمشروعها ودخولها كشريك في أسهم شركة قناة السويس قبل التأميم وقيام حرب ١٩٥٦ من أجل القناة ونجاح مصر في استعادتها وادارتها بكفاءة.

ورغم ذلك فالأطماع الاسرائيلية لم تتوقف وجددت في عام ١٩٨١ احياء مشروع قناة البحرين بتكلفة مليار ونصف المليار دولار أمريكي ولكن نتيجة للرفض والضغوط الدولية وادانة الأمم المتحدة للمشروع عام ١٩٨٣ بالاجماع أمام ذلك تجمد المشروع الاسرائيلي ولكن لم يتوقف في ظل الأطماع الاسرائيلية المستمرة في المنطقة.

ومع خطوات تحقيق السلام على الطريقة الاسرائيلية فجأة تجدد المشروع ولكن بصورة مختلفة من خلال حفر قناة بطول ١٢ كيلومترا عبر أنابيب تسع لتدفق مياه البحر الأحمر إلى البحر الميت بسرعة تدفق ٦٠ مترا مكعبا في الثانية تنتهي قناة الأنابيب لمحطة رفع المياه إلى ارتفاع ١٢٦ مترا لتصب في أنابيب أخرى بقطر ٤ أمتار وبطول ١٨٠ كيلو مترا مربعا لتصب في البحر الميت من ارتفاع ٥٠٠ متر بهدف توليد الكهرباء من خلال استغلال قوة السقوط الحر للمياه عبر شلالات متدفقة في البحر الميت لانتاج ٣ آلاف ميجاوات من الكهرباء إلى جانب انشاء عدد من محطات تحلية مياه البحر بطاقة ٨٧٠ كيلومترا مكعبا سنوياً يقسم بين الدول الثلاث الأردن وفلسطين واسرائيل.

وفي نفس الوقت اقامة عدد من المشاريع الصناعية والسياحية على جانبي القناة من خليج العقبة إلى محطات رفع المياه والشلالات الصناعية. ومع تغير أهداف المشروع من الربط بين البحرين للملاحة إلى استغلاله اقتصادياً بعد صعوبة مرور السفن عبر أنابيب وهو ما خيب آمال اسرائيل التي كانت تهدف بمشروع قناة البحرين القضاء على قناة السويس المصرية ومنافستها خاصة وأن مشروعها القديم كان يعتمد على وصول البضائع من البحر الأحمر إلى البحر الميت واقامة موانئ عليه ثم نقل البضائع عبر خطوط للسكك الحديدية من البحر الميت إلى الموانئ الاسرائيلية على البحر الأبيض المتوسط من أجل قطع الطريق على قناة السويس التي روجت اسرائيل خدعة ارتفاع قيمة المرور بها عاماً بعد آخر.

والأهم هو أنها روجت اشاعة أن قناة السويس لم تتطور ولم يسمح غطاسها بعد بمرور السفن العملاقة وكان أملها أن تكون قناة البحرين هي البديل الأفضل والأحسن في الخدمة والأرخص ولكن الطبيعة الصعبة وقفت أمام تحقيق حلمها ورغم ذلك لم تيأس وغيرت من هدفها لربط البحرين بالملاحة إلى الربط تحت دعوى تحسين البيئة إلى الاستغلال الاقتصادي واستغلت أجواء السلام وتحقيق معاهدة مع الأردن وتغيرات القيادة الفلسطينية ومرحلة الهدنة والرعاية الأمريكية لمسيرة السلام والرضا الأمريكي النسبي عن محمود عباس خاصة بعد استقبال الرئيس بوش له والوعود التي قدمتها الادارة الأمريكية التي كانت رافضة لاستقبال عرفات والتحدث لأبومازن (محمود عباس) وسمحت له بهذه الزيارة التاريخية مؤكدة أنه نجح في تهدئة الأوضاع مع فصائل المعارضة وان كان الرئيس بوش مصراً على اتهام حماس بالتنظيم الارهابي مع الاصرار الأمريكي وبالطبع الاسرائيلي على عدم الاعتراف بالحقوق المشروعة للمقاومة.

ومع تأكيد الرئيس الأمريكي على الانسحاب الاسرائيلي من غزة كبداية وليس نهاية لخطوات الانسحاب إلى مواقع ما قبل الانتفاضة واعلانه لأول مرة تثبت حدود الهدنة لعام ١٩٤٩ وترحيبه بأن حدود الدولة الفلسطينية تحددها المفاوضات النهائية بين الطرفين وفق خارطة الطريق. والأهم هو أن الجدار الفاصل الذي لم تأخذ اسرائيل بقرار محكمة العدل الدولية لايقاف بنائه اعتبره بوش حاجزا أمنيا ولا يمثل حدودا سياسية لدولة اسرائيل كما يريد شارون وفرضه كأمر واقع لتقسيم الدولة الفلسطينية إلى دويلات متفرقة وسط هذا المناخ ومع الدعم الأمريكي ٥٠ مليون دولار الذي قدم للسلطة الفلسطينية لاستكمال بناء البنية الاساسية التي دمرتها وتدمرها يومياً اسرائيل وسط هذا المناخ قبلت السلطة الفلسطينية المشاركة في مشروع قناة البحرين رغم علمها بأن الرابح الأول منه ليس فلسطين والأردن ولكن اسرائيل والهدف كما قال مسؤول فلسطيني هو ضمان حق فلسطين لحدودها الشرقية في البحر الميت أمام الرفض الاسرائيلي لضم فلسطين كشريك في شاطئ البحر والنهر والحوض وعدم ضمان حقها في المياه وهي احدى قضايا المفاوضات النهائية في خارطة الطريق التي رفض الرئيس الأمريكي الطلب الفلسطيني بالقفز على مراحلها.

وبالطبع لا يمكن اغفال الهدف الاسرائيلي الخفي من المشاركة الفلسطينية والأردنية في المشروع وكانت في الأساس تريد الانفراد به ولكنها تريد من خلاله تسويق السلام على الطريقة الاسرائيلية في المنطقة والعالم وأنها راغبة فيه من خلال دعوتها للبنك الدولي ولرؤوس الأموال العربية والدولية للمشاركة في تكاليفه التي ستزيد عن الـ ٥ مليارات دولار وتبلغ دراسة الجدوى الاقتصادية بها أكثر من ٣٠ مليون دولار لتحقيق الحلم اليهودي الذي بدأه نيودور هرتزل يحلم بإقامة دولة يهودية على أرض فلسطين واعتبر أن تحقيق الحلم لجذب ملايين اليهود من العالم لأرض الميعاد لا يتحقق الا بتوفير مقومات الحياة من مياه وخطوط ملاحية وكان مشروع قناة البحرين أحد العناصر الأساسية لهذا الربط الذي أوضحه كتاب الأرض القديمة والجديدة في عام ١٩٠٢ للربط بين البحر المتوسط والبحر الأحمر عبر البحر الميت واستغلال فارق مستوى البحرين في توليد الطاقة الكهربائية.

ولكن تجمد المشروع مع التفرغ لاحتلال المزيد من الأراضي العربية ورغم ذلك سعت الوكالة اليهودية إلى تكليف مهندس أمريكي بإعادة دراسة المشروع اقترح تحويل مجرى نهر الأردن وشق قناة بين البحرين تمر عبر خليج عكا إلى وادي الأردن ثم البحر الميت للمساعدة بالتوسع في الهجرة اليهودية وزيادة الاستيطان وتتواصل الأحلام وامتدت إلى أن تصاعدت من حرب ١٩٦٧ واغلاق قناة السويس أعادت اسرائيل طرح المشروع لحفر القناة للربط بين ميناء اشدود على البحر المتوسط وبناء ايلات على البحر الأحمر كبديل لقناة السويس ولكن حرب الاستنزاف المصرية وحرب أكتوبر حالت دون تنفيذ المشروع ورغم ذلك لم تيأس اسرائيل ووضعت بدائل مختلفة منها شق القناة من البحر المتوسط عبر شمال خان يونس بغزة إلى منطقة سعدة قرب البحر الميت مارة بصحراء النقب ولكنها فوجئت بالمعارضة العربية والدولية له وتوقفت في عام ١٩٨١ على أساس أنه يقوم على الأراضي الفلسطينية المحتلة وكان المشروع الحالي الذي أعلن مؤخراً هو البديل بعد استبعاد فكرة أن تكون قناة ملاحية لربط البحرين.

ولكن أهداف اسرائيل منها متعددة وأهمها بقاء المنطقة من البحر الأحمر إلى البحر الميت تحت السيطرة الاسرائيلية كمدخل شرقي لها إلى جانب ما يوفره المشروع من اقامة مستعمرات اسرائيلية ودعم قدرات اسرائيل العسكرية والنووية بإستغلال المجري المائي في تبريد مفاعلاتها النووية بدلاً من التبريد الهوائي والأخطر هو حل مشكلة المياه التي سرقتها اسرائيل وتمثل احدى عقبات السلام بالحصول على المياه بمد الضفة الغربية والقدس بها.والأخطر هو أن مشروع قناة البحرين لن يتوقف عند مرحلته الأولى بدعوى الحفاظ على البيئة لأنه في الأساس سيدمر البيئة من خلال زيادة نسبة حدوث الزلازل نتيجة الشلال المائي وسقوط المياه من ارتفاع ٥٠٠ متر داخل البحر الميت إلى جانب احتلال اسرائيل لمزيد من الأراضي الفلسطينية تحت دعوى الاستثمار وتصدع المنازل واغراق أغلبها وهدم المناطق الأثرية نتيجة ارتفاع مستوى المياه الأرضية وتأثر الشعاب المرجانية والحياة بالبحر الأحمر التي تعتبر محميات طبيعية والأهم هو أن المشروع الذي تروج له اسرائيل تحت شعار تحقيق السلام والأمن ستكون هي الوحيدة المستفيدة منه.وأمام ذلك ماذا نحن فاعلون كعرب أمامنا العديد والعديد من المشاريع العربية التي تزيد تعاوننا ومكاسبنا وتجعلنا نقف كقوة اقتصادية من خلال التكامل العربي وليس التنافس ولكن بكل أسف ننتظر دائماً أن يأتي الينا الآخر بما يريد وهذا المشروع الاستعماري الذي بدأت فكرته قبل قيام دولة اسرائيل ما زالت الدولة العبرية لم تفقد الأمل وتصر على تحقيقه ونحن كالعادة متفرجون.والأخطر أن نكون مشاركون في ابتلاع الخدعة ولا نتحرك للدفاع عن مصالحنا التي تريد أن تستولي عليها اسرائيل... متى نتحرك ؟.

أفاق

على صفيح ساخن..!!

□.. وضع اغتيال الصحفي اللبناني المعارض سمير قصير لبنان على صفيح ساخن ولكن لا يتوقع أن يعود به إلى نقطة الصفر سياسيا بعد أن دارت عجلة الانتخابات النيابية دون ضغوط خارجية أو بأقل الضغوط التي لا بد منها في بلد مساحته حوالي ١٠ آلاف كيلومتر مربع ليس إلا ، ومع ذلك يشكل بؤرة ضوء شديد التركيز يجتذب مختلف الأطياف العربية والدولية التي تتقاطع في شواطئه وجباله وسهوله حينا في النور وفي العلن وأحايين في الظلام وراء أبواب مغلقة ، ذلك أن الانتخابات المتوازنة هي الطريق إلى تغيير سلمي متوافق عليه لن يرضي الجميع ولن يغضبهم جميعاً.

وعلى الرغم من وصف سمير قصير بأنه كان صحفيا شديد الوطء بقلمه ومواقفه إلا أنه ليس رقما صعبا في المعادلة اللبنانية بما يرشحه لهذا الموت الفاجع ، الأمر الذي يرجح معه أنه كان حامل رسالة (إلى من يهمه الأمر) تم ارسالها بالبريد المفخخ المضمون مع علم الوصول ممهورا بدمه وأشلائه المعجونة بحديد سيارته الذائب.

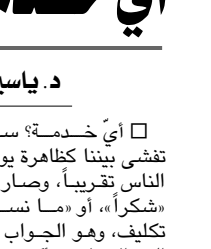

فضل النقيب

ومن المبكر بل من الصعب التكهن بالطرف الفاعل فلبنان الذي يعيش مرحلة انتقالية صعبة ومليئة بالتوجس والشكوك تجاه الآخر المختلف والآخر المؤتلف هو في حيرة من أمره فقد تعلم من تجاربه أن ثمة أطرافا ثالثة ورابعة وخامسة تتداخل في صراعاته لتزيدها اشتعالا أو تحرفها من مساراتها المنظورة أو تبيعها عدا ونقدا.

وقد أبرز مقتل سمير قصير الخلل الذي مازال يعتور التركيبة اللبنانية التي حملت كرها ووضعت كرها بأمر سام من مجلس الأمن وإذعان مشوب بالغضب والاحتقان ممن بيدهم مقاليد الأمر والنهي والحل والربط ، فالرئيس لحود الذي جرى التمديد له بـ(الريموت كنترول) ليس مرتاحا في كرسي التمديد ولا سعيدا بالسلطات التي بين يديه وهو لايستطيع تفعيلها فلا هو مع أصحابه ولا هو مع معارضيه ، ويشبه حاله حال زوج الضرتين الذي قال فيه شاعر عربي:

تزوجت اثنتين لفرط جهلي
بما يلقاه زوج الاثنتين
فقلت أعيش بينهما خروفا
أنعم بيد أكرم نعجتين
فصرت كنعجة تضحي وتمسي
تداول بين أخبث ذئبتين

المعارضة الآن تطالبه بالطلاق البائن مع الكرسي وإلا حملته وزر كل شيء ، والموالاة تطالبه باستخدام صلاحياته الدستورية وإلا حملته مسؤولية ضياع كل شيء ، وقد جاء مقتل الصحفي سمير قصير ليجعل من هذه المعادلة الصعبة خيارين أحلاهما مر ، ومن الواضح أن الرئيس لا يستطيع الاهتداء إلى أحد النجدين وسلوك إحدى الطريقين فالزمان ليس زمانه والأمان ليس أمانه ، ومن كتبت عليه خطى مشاها.

أيّ خدمة

د. ياسين أحمد حسن القباطي

□ أيّ خدمة؟ سؤال – يكاد يكون لا إرادياً – تفشى بيننا كظاهرة يومية يتردد كثيراً على ألسنة كل الناس تقريباً، وصار مجرد سؤال إجابته جاهزة «شكراً»، أو «ما نستغناش»، وبدون أي تكلف أو تكليف، وهو الجواب الذي لا شك يعرفه صاحب السؤال، بل ومتأكد منه، وإلاَّ لما كان سأل.

«أيّ خدمة»؟! سؤال مجاني وإجابته مجانية – أيضاً – لا يكلف شيئاً طالما كان طوعياً من صاحب المبادرة وبلا أي عناء أو ترتيب مسبق، لكنه يظل ذكرى للسائل في ذهن المسؤول (المحتاج طبعاً) في حالة كان جوابه حينها «شكراً» واكتفى بالاحتفاظ بالذكرى يرددها كلما تذكّر صاحب السؤال الذي ربما كان صاحبه قريباً أو أعز صديق له أو تربطهما علاقة ما، فإذا ما جاء اليوم الذي يضطره إلى اللجوء إلى صاحب السؤال أو غيره لحاجة يرتجيها، صغيرة كانت أم كبيرة، مادية أو خدمية، فتكون الضربة الأولى له حين يكتشف – على نيّاته – أن ذلك لم يكن إلاَّ من باب الروتين والمجاملة والنفاق و... و... ما ألعنها كلمات، وكون حاجته لتلك الخدمة شديدة والأمل في صاحبه لا يزال مضيئاً، تراه يعاود الكرة ولا يقتنع إلاَّ حين تأتيه الضربة القاضية عندما يسمع كلمات : «أسف... عفواً... معليش... صدقني... لو كان... والله»، هنا فقط تراه – بعد أن يكون قد داخ السبع دوخات كما يقولون – يحاول للمة ما تبقى له من قوة أعصاب ليعود إلى حيث أتى، وربما كان مردداً :

ما أكثر الأصحاب حين تعدّهم
لكنهم في النائبات قليل

إذاً، لماذا كل هذا؟ ولماذا نُعوِّد ألسنتنا على قول شيء لا تتوفر لدينا الرغبة الحقيقية أو ربما غير قادرين على تحقيقه فعلاً أو الالتزام بتنفيذه فقط إلاَّ لمن لنا عنده مصلحة؟ ولماذا نجعل المصلحة الشخصية فوق كل الاعتبارات والقيم الإنسانية والتعاليم النبيلة التي تعلمناها من ديننا الإسلامي الحنيف، إلاَّ إذا كنا قد صرنا غير ذلك؟ – أعوذ بالله – فهل من المعقول أن نكرر قول : «أيّ خدمة» ليكون القصد منها أن نتعلم الكذب مرتين : مرة حين نقولها، والثانية حين نتهرب من تقديمها لمن يطلبها منا، ونحن نعلم أن القادر سبحانه وتعالى يلعن الشخص حين يكذب فيكتبه عنده كذاباً، فما بال من يصر على الاستمرار في الكذب ولا يكتفي بكذبة واحدة حين تراه يسأل صاحبه بالقول المفخّم : «أيّ خدمات»، وكأنه يقصد استعداده لتلبية أكثر من طلب لصاحبه وربما في وقت واحد.

لا حول ولا قوة إلاَّ بالله العلي العظيم، وعذراً لكل الأوفياء.